

الشروط الاقتصادية لحرية الصحافة الخاصة في الجزائر

2015- 1999

بلحاجي وهيبية

أستاذة محاضرة. المدرسة الوطنية العليا للصحافة

ملخص :

يتطلب تجسيد ديمقراطية حقيقية تغلغل ومشاركة الصحافة في الحياة الخاصة والعامة من أجل تنوير الرأي العام بأهم التحولات والأحداث التي تمس المواطن والطبقة الحاكمة في البلاد. لذلك، دافعت الصحف الخاصة في الجزائر عن حريتها من خلال المطالبة إلى غاية اليوم بحرية الصحفي في التعبير عن رأيه وبحق المواطن في المعلومة. لكنها، لا تزال منذ ميلادها عام 1990، هشة أمام الشروط الاقتصادية الصعبة التي تعمل فيها خاصة بسبب غياب نموذج تحصيل اقتصادي خاص بها دون الاعتماد على الإشهار وكذلك ضعفها التقني لولا تدخل الدولة في ذلك.

الكلمات المفتاحية : الصحافة الخاصة، الشروط الاقتصادية، حرية الصحافة، النموذج المتداخل والغير المتداخل لصناعة الصحف.

Résumé : la concrétisation d'une démocratie nécessite une réelle intégration et participation de la presse dans la vie politique et publique afin d'éclairer l'opinion publique sur les différents changements et événements que subissent tous les acteurs de la société notamment le citoyen et la sphère dirigeante du pays. Pour ce faire, notre presse privée a toujours défendu sa liberté au plan juridique en réclamant jusqu'à présent la liberté d'expression pour le journaliste algérien et le droit du citoyen à l'information. Mais, depuis la naissance de cette presse dite «indépendante» à partir des années 90, elle demeure à nos jours fragile face aux conditions économiques difficiles dans lesquelles elle travail notamment l'absence d'un modèle de rentabilité économique en dehors de la publicité et sa faiblesse technique sans l'intervention de l'Etat.

Les mots clés : La presse privée, les conditions économiques, la liberté de la presse, le modèle intégré et non intégré de fabrication des journaux.

مقدمة

تلعب البيئة الاقتصادية التي تنشط فيها المؤسسات الصحفية دورا محوريا في تحديد مستوى تطورها وقدرتها على تحقيق استقلاليتها وحريتها من خلال مجموع الشروط المتحكمة في صناعة الصحف انطلاقا من الطبع، التوزيع والإشهار.

بالنسبة للجزائر، ارتبط ميلاد الصحافة المكتوبة الخاصة بتغيرات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية التي عرفتتها في نهاية الثمانينات في إطار إحداث القطيعة مع التوجه الاشتراكي للبلاد وتوجهها نحو تكريس التعددية السياسية والتحرر الاقتصادي. لذلك، يعتبر ميلاد الصحف الخاصة آنذاك من أهم مظاهر التحول السياسي في البلاد، التي عكست التنوع الحزبي والفكري لكل التيارات السياسية إلى غاية الآن. لكنها، ظلت كمؤسسات إعلامية واقتصادية هشة تعتمد على إمكانيات الدولة والإشهار من أجل البقاء.

مرت المؤسسات الصحفية الخاصة منذ ميلادها إلى غاية اليوم بعدة صعوبات: **أولا**، خلال ما أطلق عليه "بالعشرية السوداء" بسبب تدهور الحالة الأمنية وتبعاتها على الوضع الاقتصادي للبلاد وعلى مهنة الصحافة أيضا. **ثانيا**، عرفت الصحف بداية من سنة 2013، أزمة اقتصادية حقيقية بعدما عرفت فترة انتعاش وازدهار في بداية سنوات الألفين خاصة في عام 2007 و2008 بسبب عدة عوامل أهمها تحسن الوضع الأمني والاقتصادي. لكنها، تعاني اليوم من نقص في مواردها المالية وعجزها في وضع نموذج اقتصادي بديل عن النموذج السابق القائم على إمكانيات الدولة والإشهار كمصدرين مهمين من أجل البقاء. ويمكننا إرجاع ذلك إلى تغير المناخ الاقتصادي للبلاد منذ عام 2013 وانكماش سوق الإشهار، منافسة المواقع الإلكترونية الإخبارية والقنوات التلفزيونية الخاصة لها.

من خلال هذه الدراسة، سنحاول الكشف عن كل المعطيات والمعلومات الخاصة بالواقع الاقتصادي والمالي للمؤسسات الصحفية الخاصة في الجزائر بداية من 1999 إلى غاية سنة 2015. وذلك، في ظل تعدد

التغيرات والعوامل التي أثرت على النموذج الاقتصادي لتلك المؤسسات فيما يتعلق بالمهنة، التنظيم والتسيير الإداري والمالي أيضا.

- مراحل تطور الصحافة المكتوبة الخاصة في الجزائر :

بدأت "المغامرة الفكرية" لصحفيين الجزائريين بعد إصدار قانون الإعلام بتاريخ 3 افريل 1990 الذي سمح بميلاد صحف "مستقلة" لم تشهدها الساحة الإعلامية من قبل في ظل سيطرة الصحف التابعة لدولة منذ الاستقلال إلى غاية عام 1990. إذ، انتقلنا من 6 يوميات تابعة لقطاع العام بسحب يومي يقدر ب 666.804 نسخة و4 أسبوعيات بسحب يومي يقدر ب 72281 نسخة¹ إلى 21 يومية عام 1993 منها 13 يومية ناطقة بالعربية. كما، تجاوز آنذاك سحب كل من الوطن، ليبرتي، لوسوار والدجيري 100.000 إلى 200.000 نسخة يومية². ففي تلك المرحلة، كان اهتمام الصحفيين منصبا على البحث عن حرية التعبير والرأي وعن تفعيل النقاش السياسي الذي طالما غاب عن الحياة السياسية قبل 1990.

وعليه، لم تعطي المؤسسات الصحفية آنذاك كل الاهتمام اللازم للجانب الاقتصادي المتحكم فيها في ظل الإعانات التي قدمتها الدولة لها أمام هشاشة تلك المؤسسات على ضوء الوضع الاقتصادي والأمني الذي عاشته الجزائر في بداية التسعينيات.

بداية من سنوات الألفين ومع تحسن الوضع الأمني وانتعاش المناخ التجاري والاقتصادي للبلاد ونمو موارد الصحف من الإشهار، اتجهت هذه الأخيرة إلى البحث عن دور لها في المجتمع كطرف محوري في تفعيل النقاش السياسي للبلاد في ظل التحديات التي يواجهها خاصة مع تنامي الجرائم المالية والاقتصادية.

لكنها، سرعان ما وجدت نفسها تعاني من نفس المشاكل التقنية في صناعة الخبر وتوصيله للقارئ بحيث تعتمد أغلبية الصحف على الإشهار العمومي الذي توزعه الوكالة الوطنية لنشر والإشهار. في حين، تحتكر خمس صحف على غرار الوطن، ليبرتي، الخبر، الشروق اليومي والنهار الإشهار الخاص في ظل تقلص استثمارات المتعاملين الاقتصاديين خاصة

وكلاء السيارات والهاتف النقال في الإشهار على مستوى الصحف الخاصة لصالح القنوات التلفزيونية الجزائرية الخاصة بداية من 2013.

أما بالنسبة للطبع، فوحدها الدولة التي تضمن طبع أغلبية الصحف باستثناء اليوميات التالية: الوطن الخبر و Le Quotidien d'Oran. يضاف إليها، الفوضى والغموض المالي والإداري الذي يميز تسيير معظم المؤسسات الصحفية مما جعل من أحكام قانون الإعلام لعام 1990 غير كافية لمواجهة غياب الشفافية المالية والإدارية.

لذلك، أقر قانون العضوي لإعلام في 12 جانفي 2012 بإنشاء سلطة الضبط وبمجلس أعلى للأخلاقيات مهنة الصحافة بهدف التنظيم المهني والإداري لنشاط المؤسسات الصحفية. كما أقر، لأول مرة بمساعدات الدولة لصحف المتخصصة والجوارية.

وعليه، تطرح اليوم أهمية الصحافة في إعلام المواطنين بما يدور من حولهم من أحداث بما يسمح لهم من فهم الحياة السياسية والعامية والمشاركة في تسيير الشؤون العامة لبلادهم في ظل البيئة الاقتصادية التي تنشط فيها المؤسسات الصحفية، بعد مرور أكثر من عشرين سنة من بداية "المغامرة الفكرية" التي تزامنت مع مرحلة اقتصادية وأمنية جد صعبة بالنسبة للعمل الصحفي ولمجتمع الجزائري بسبب همجية الإرهاب.

I- تحولات الصحف الخاصة بعد 1999 :

1- أغلبية الصحف هي "شركات ذات مسؤولية محدودة" SARL بحيث يقدر عددها حسب الدراسة التي قامت بها ميديا ماركوتينغ لعام 2010 ب 33 يومية تليها شركات ذات شخص وحيد EURL ب 17 يومية من بينها ستة يوميات عمومية. وأخيرا، 5 يوميات تمثل شركات ذات أسهم SPA من مجموع 78 يومية. وأشارت الدراسة، إلى أن 23 يومية من مجموع 78 صحيفة لم تحدد طبيعة نظامها القانوني على صفحاتها³.

وفي هذا الموضوع، تعتبر كل من يومية الوطن، لوكتيديان دوران والخبر، شركات ذات أسهم. أما، يوميتي الحياة ولوتونتيك فهما يمثلان شركة ذات الشخص الوحيد. كما، تمثل معظم اليوميات، الإعلام السياسي الشامل كيومية الوطن، الخبر والشروق اليومي تليها الصحف

المتخصصة على رأسها الرياضية مثل يومية دربي وكونبتيسيون تليها الإقتصادية مثل ترنساكسيون وشيفر دفار .

2- سيطرة مطابع الدولة على عملية طبع معظم الصحف بحيث يتوفر المشهد الاعلامي على 7 مطابع عمومية، مؤسسات اقتصادية ذات أسهم تابعة في السابق لمجموعة الصحافة والاتصال SGP Presse et communication وحاليا لوزارة إتصال منذ 2008. "حسب إحصائيات 2004، استحوذت مطابع الدولة على نسبة 44% من مجموع ما ينشر من الصحف الوطنية⁴. في المقابل، وحدها يوميوتي الوطن والخبر اللتين تمتلكان شركة لطبع وهي الشركة الجزائرية لطباعة وتوزيع الصحافة ALDP بإضافة إلى يومية Le Quotidien d'Oran التي تمتلك مطبعة خاصة بها.

3- ظهور عدد كبير من المستثمرين الاقتصاديين في الصحافة مثل مجموعة ميديا غروب لمالكها حداد صاحب شركات البناء ومالك لنادي الرياضي USMA، الذي يمتلك يوميوتين واحدة ناطقة بالعربية تدعى "وقت الجزائر" وأخرى ناطقة بالفرنسية تدعى «Le temps». بإضافة، لامتلاكه فيما بعد لقناتين وهما «Dzair» و«Dzair New s». بإضافة، إلى أسماء غير معروفة كملاك يومية الأمة العربية ويومية La Tribune.

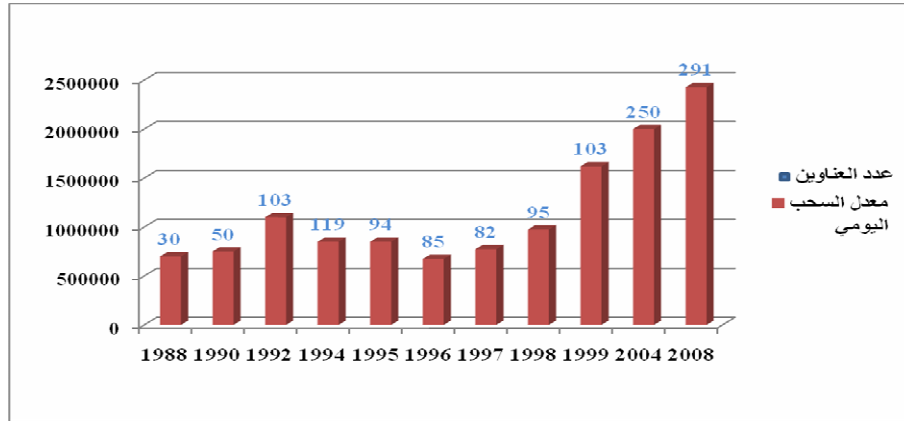
4- ظهور مؤسسات صحفية ضخمة من حيث الاستثمارات تتمتع باستقلالية مادية ومالية على غرار يوميوتي الوطن، الخبر اللتين تمتلكان شركة لطبع والتوزيع المتمثلة في الشركة الجزائرية لطباعة وتوزيع الصحافة ALDP. لذلك، فهما تمثلان "النموذج المتداخل"⁵ الوحيد حتى الآن لصناعة الصحف بفضل مداخلها من إشهار الخاص الآتي من الشركات الأجنبية المتخصصة في الخدمات كمتعامل الهاتف النقال ووكلاء السيارات. في الوقت الذي تعتمد فيه أغلبية الصحف على إمكانيات الدولة في الطبع وفي الإشهار وهو ما يجعلها تمثل النموذج "الغير المتداخل"⁶ لصناعة الصحف.

كما، تتمتع مؤسسات أخرى كيومية ليبرتي على استقلالية مالية مكنتها من تطوير وتحسين صحيفتها من خلال استثمارها في إنجاز مقر حديث لها بواد الرمان في الناحية الغربية لجزائر العاصمة، فتح عدد كبير من مكاتبها في التراب الوطني وتنويع خدماتها الإخبارية سواء من خلال اهتمامها بتحسين موقعها الإلكتروني أو من خلال تنظيم ندوات مع مختلف الأطراف الفاعلة في المجتمع الجزائري لمناقشة أهم القضايا الراهنة.

بإضافة لإنشائها لنادي THINK THANK، يضم عدة شركات اقتصادية وصناعية خاصة مثل سوفيتال، مجمع عزوز، مجمع عثمانى مهمته دراسة ومراقبة تطورات واقع القطاع الخاص الصناعي في الجزائر.

5- ارتفاع في حجم السحب وفي عدد العناوين وعلى وجه الخصوص بالنسبة لليوميات الناطقة بالعربية بداية من سنوات الألفين (أنظر الشكل رقم 01).

الشكل رقم (01) : يبين عدد العناوين ومعدل السحب اليومي لصحافة الوطنية من 1988-2008⁷



يتبين لنا من خلال هذا الجدول، تطور عدد العناوين والسحب بداية من سنة 1988 إلى غاية سنة 2008 بحيث انتقلنا من 95 عنوانا عام 1998 إلى 250 عنوانا عام 2004. كما، انتقلنا مثلا من 103 عنوانا وبسحب يومي يقدر بـ 1620000 نسخة عام 1999 إلى 291 عنوانا وبسحب يومي يقدر بـ 2428507 عام 2008. زد على ذلك، عرفت الأسبوعيات هي الأخرى ارتفاعا من حيث العدد والسحب خاصة سنة 2007.

لكنها، تراجعت في السنوات الأخيرة في ظل تحول البعض منها إلى يوميات بهدف الحصول على الإشهار. كما، توقف البعض منها لأسباب مالية كأسبوعية الخبر الأسبوعي بعد حل شركة الخبر الأسبوعي عام 2010. بالنسبة ليوميات، انتقلنا من 31 يومية عام 2000 إلى 52 يومية عام 2007 وصولا إلى 80 يومية عام 2010 ثم 130 يومية في عام 2013 بسحب يقدر بـ 3 ملايين نسخة يومية وصولا إلى 150 يومية في عام 2015⁸

6- بروز مواقع إخبارية قوية على الانترنت تنافس الصحف الورقية من حيث سبق الصحفي لتميزها بالسرعة والآنية في نشر الخبر كموقع "تي أس أ" Tous sur l'Algérie لمديرها لونس قماش. بحيث، يعتبر أول موقع إخباري تم إنشائه بتاريخ 8 جوان 2008. لكن، يتمحور المشكل الأساسي لتلك المواقع هو نقص مصادر التمويل أي الإشهار على الرغم من انخفاض تكاليف تسييرها. يضاف إليه، ضعف التجارة الإلكترونية الجزائرية على الانترنت وتجذر ثقافة الإشهار في الطبقات الورقية.

7- ارتفاع سعر بعض اليوميات الناطقة بالفرنسية بكدج بداية من عام 2011، وهي يومية الوطن، ليبرتي، لوسوار دالجيري ولكوتيديان دوران لينتقل سعرها من 10 دج إلى 15 دج بتاريخ 23.10.2011 لتتبعها فيما بعد يومية الخبر بتاريخ 01.02.2014. في مقابل، ظلت أغلبية اليوميات الناطقة بالعربية في عام 2011 محتفظة بسعر 10 دج على الرغم من الصعوبات المالية التي واجهتها في ظل ارتفاع مستحقات الطبع وتراجع مداخيلها من الإشهار.

بداية من سنة 2014، وأمام تزايد نفقات الجرائد في ظل انخفاض محسوس لمداخيلها من الإشهار لصالح القنوات التلفزيونية الخاصة، عرف سعر الجرائد ارتفاعا مرة الثانية بكدج بحيث بلغ سعر يومية الوطن، ليبرتي ولكوتيديان دوران ب 20 دج بتاريخ 30.10.2014، تليها يومية الخبر بتاريخ 06.12.2014، أي عرف سعر تلك الصحف ارتفاعا ب 10 دج في ظرف 3 سنوات. أما، بقيت الصحف فقد قرر البعض منها رفع السعر بكدج فقط ليصل إلى 15 دج كما هو الحال بالنسبة ليومية الشروق اليومي بتاريخ 01.03.2014 ويومية النهار كذلك. في المقابل، احتفظت باقي الصحف بسعر 10 دج كيومية الأجواء، المواطن، لا ديبش دو كابل و منبر القراء. وعليه، يعرف المشهد الإعلامي منذ 2011 اختلالا في سعر اليوميات يتراوح ما بين 10 دج، 15 دج و 20 دج بحيث أصبح سعر بعض الصحف الناطقة بالفرنسية كيومية الوطن وليبرتي الأكثر ارتفاعا مقارنة بالصحف الناطقة بالعربية.

8- اختلال المشهد الإعلامي بين المؤسسات الصحفية القوية والمستقلة ماديا وماليا بفضل احتكارها لإشهار الخاص على وجه الخصوص الوطن وليبرتي. وبين، الصحف الضعيفة التي تمثل غالبية اليوميات التي تعتمد تقريبا بنسبة 100 % على إمكانيات الدولة سواء من الإشهار العمومي الذي توزعه الوكالة الوطنية لنشر والإشهار أو من الطبع.

الملاحظ عموما، هو ديناميكية وتحول كبير في المؤسسات الصحفية مقارنة بما كانت عليه في بداية التجربة الإعلامية. لكن، من الصعب اليوم إحصاء عدد الوفيات أمام العدد الكبير من الصحف. يضاف إليه، غياب إحصاءات دقيقة حول الموضوع باستثناء الدراسات التي تجريها بعض وكالات الاتصال على غرار مؤسسة ميديا ماركويتينغ تلبية لطلبات زبائنها.

بالنسبة لعام 2013، اختفت ثلاث يوميات وهم : جريدتي ومون جورنال لصحفي هشام عبود بسبب عجزه عن تسديد ما عليه من ديون لدى مطبعة الوسط المقدرة ب 4 ملايين سنتيم. ويضاف إليهما، كذلك يومية لوتونتيك بسبب مشاكل مالية أيضا. وعليه، تواجه الصحف على الرغم من كثرة أعدادها في المشهد الإعلامي من عدم قدرتها على تلبية الشروط الاقتصادية لولا المساعدات الغير المباشرة لدولة لها من خلال الإشهار العمومي وتسهيلات في الطبع.

II- المشاكل التقنية والمالية لصناعة الصحف الخاصة :

1- الطبع : تعتبر مشكلة الطبع من أهم المشاكل التي كانت تواجهها الصحافة وما تزال منذ التعددية الإعلامية خاصة مشكلة ديون الصحف لدى المطابع وعجز المؤسسات الصحفية اليوم باستثناء يوميي الخبر والوطن على طبع جرائدها بنفسها في ظل الاكتظاظ الذي تشهده مطابع الدولة بسبب كثرة اليوميات. بإضافة إلى، غياب القوانين التي تنظم العلاقة بين : الناشر، المطبعة والتوزيع وأيضا غياب تعاونية لناشري الصحف الخاصة مثلما هو الحال في المغرب مثلا.

أ- مطابع الدولة : تطبع أغلبية اليوميات الصادرة في الجزائر في مطابع الدولة باستثناء بعض العناوين كالوطن، الخبر، ليبرتي⁹ واليوم بحيث بلغ عدد مطابعها عام 2009 ب 7 مطابع وهي شركة الطباعة للوسط SIA (الشعب سابقا) التي لديها فرعين بالجنوب في كل من ورقلة وبشار، شركة الطباعة للشرق SIE بقسنطينة (النصر سابقا)، شركة الطباعة للغرب SIO (الجمهورية سابقا) وشركة الطباعة للجزائر SIMPRAL (المجاهد سابقا). وأخيرا، المؤسسة الجزائرية للصحافة ENAP (منشورات حزب جبهة التحرير الوطني سابقا). كانت، مطابع الدولة تابعة منذ عام

2000، لمجموعة الصحافة واتصال GPC التي «ضمت 16 مؤسسة عمومية للاتصال : 6 عناوين و10 مؤسسات عمومية بهدف تحقيق الاستقلالية المالية وتخفيف من المشاكل المالية من خلال تنظيمها في مجمع واحد»¹⁰ لكن تم حل المجموعة بتاريخ 8 مارس 2008 لتصبح تابعة لوزارة الاتصال.

ب- المطابع الخاصة :

يتميز طبع الصحف في الجزائر منذ الاستقلال إلى غاية اليوم باعتماد المؤسسات الصحفية على مطابع الدولة في ظل عجزها المالي عن تحقيق الاستقلالية المادية في الطبع على غرار ما هو معمول به في المغرب. لكن، حاولت بعض اليوميات في بداية سنوات الألفين بفضل ارتفاع مداخيلها من الإشهار من الاستثمار في مجال الطبع. لكنها، اقتصرت إلى حد الآن على يوميتي الخبر والوطن من خلال الشركة الجزائرية لتوزيع وطباعة الصحافة ومطبعة يومية Le Quotidien d'Oran.

الشركة الجزائرية لتوزيع وطباعة الصحافة ALDP

تعتبر هذه الشركة من أكبر الاستثمارات التي قامت بها الصحافة الخاصة منذ سنوات الألفين إلى غاية اليوم كما تمثل أهم نموذج للاستقلالية المادية لصحف. يرجع إنشاء هذه المطبعة إلى 16 ديسمبر 1995 كشركة توزيع تدعى سوديف SODIF تضم كل من الوطن، الخبر، لومتان والجيري ريبوبليكان بمشاركة احد الخواص لكنها إختفت بعد 8 اشهر بسبب سوء التوزيع وتراكم الديون عليها.

ومحاولة منهما لاسترجاع الشركة، قررت كل من جريدتي الخبر والوطن إنشاء شركة جديدة وهي شركة الجزائرية لتوزيع وطباعة الصحافة ALDP. وفي نهاية عام 1998 اقتحمتا عالم الطبع من خلال إنجاز شركة لطباعة والتوزيع بالعاشور وتم اقتناء أول مطبعة عام 2000 من ألمانيا بقدره سحب تقدر ب 4500 نسخة /الساعة و صدر أول عدد ليوميتي الخبر والوطن بتاريخ 16 جوان 2001¹¹. وفي عام 2007، أنشأت الشركة فرعا لها بالشرق وهي Société d'Impression de Constantine (SIMPREC) بقسنطينة حيث صدر أول عدد لوطن بتاريخ 17 أكتوبر 2007، كما وصل سحبها إلى 200.000 نسخة عام 2010.

كما، قامت كل من يومي تي الوطن والخبر في إطار سلسلة استثماراتهما في مجال الطبع، بإنشاء مطبعة لهما بالغرب في عام 2008 تدعى (ENIMPOR) Entreprise d'Impression d'Oran) بوهران بقدرة سحب تمثل 70.000 نسخة في الساعة¹²

ومباشرة بعد توسيع مطبعة الوسط التابعة لدولة لمطابعها في الجنوب في إطار فك العزلة عن سكانها قامت كل من يومي تي الخبر والوطن، بتحويل آلة طبع من مطبعة العاشور إلى ورقلة بتاريخ 1 نوفمبر 2011.وعليه، استطاعت هاتين اليومي تين اكتساح الجنوب لتمكين سكانها من قراءتهما وعلينا الإشارة، إلى نقطة مهمة تتعلق بعدم طبع يومي تي الوطن والخبر في مطابع الدولة بالجنوب.

لكن، عموما تبقى أغلبية الصحف تطبع على مستوى مطابع الدولة أمام ارتفاع عدد اليومي تيات بوتيرة سريعة من 113 يومية عام 2012 إلى 150 يومية بداية عام 2015 في ظل المشاكل التي تعاني منها في الطبع من أهمها :

-ارتفاع تكاليف الطبع

تعاني مطابع الدولة من تراكم ديون الناشرين لديها في ظل احتفاظها بنفس سعر الطبع المتفق عليه منذ اتفاقية 1997 مع الناشرين وهو 5،60 دج خارج الرسوم ل 24 صفحة. في حين، يبلغ سعره ب4 صفحات ملونة ب 6،68 دج دون احتساب الرسوم على مستوى مطبعة ل دي بي ALDP . وعلينا الإشارة إلى، أن الشركة الجزائرية لطباعة وتوزيع الصحافة ليست لديها ديون على الناشرين لأن دفع مستحقات الطبع يتم مسبقا. كما، يتمثل المشكل المحوري في الطبع منذ الإنفتاح الإعلامي في ارتفاع سعر الورق في الأسواق الدولية. وحسب مسؤول مطبعة الوسط، عبد القادر مشاط « يمثل الورق وحده ما بين 75 إلى 80 % من تكلفة الطبع»¹³ .

لذلك، قررت بعض الصحف بعد سلسلة من اللقاءات والمشاورات التي جمعت ناشري الصحف الخاصة بداية من عام 2010، رفع سعرها من 10 دج إلى 15 دج إذ يتعلق الأمر بكل من الوطن وليبرتي بتاريخ 23.10.2011 وبعدها لوكوتيديان دوران في نهاية عام 2012 تليها لوسوار دالجيري في عام 2013 باستثناء أغلبية الصحف التي احتفظت بسعر القديم.

- الديون

طرحت مسألة ديون الصحف منذ ميلاد الصحافة الخاصة بسبب ضعف القاعدة الاقتصادية لبعض المؤسسات الصحفية الى غاية اليوم. وفي هذا الإطار، حدثت عدة نزاعات بين اليومية ومطابع الدولة بسبب مسألة الديون، أهمها :

- قرار مطبعة الوسط بعدم طبع كل من يومية لومتان، ليبرتي، لسوار والجيرين الخبر، الرأي ولكسبرسيون بتاريخ 18 أوت 2003 بسبب عدم تسديد مستحققاتهم من الديون¹⁴

- ديون يومية لومتان لدى مطبعة شركة الطباعة للجزائر SIMPRAL قدرت عام 2004 ب 38 مليون دينار تمثل فاتورة الطبع لشهر فيفري، مارس وافريل من عام 2004¹⁵.

- توقيف كل من يومية لوفال الجيري اکتواليتي التي رأت النور بتاريخ 14 جويلية 2004 وجريدة الناطقة بالعربية الجريدة بسبب ديونها لدى مطبعة الوسط SIA¹⁶

- ارسال اعدارات الى مؤسسة أنترماد في جانفي 2008 من قبل مؤسسة الطباعة لشرق SIE تطالبها بتسديد متأخرات طبع جرائدها الثلاث "لوتونتيك" "الاصيل" و"الهدف" التي بلغت 4،8 ملايين سنتيم لفترة ما قبل نوفمبر 2007. وتجدر الاشارة كذلك، إلى أن مؤسسة الطباعة للوسط، طالبت بمستحققاتها لدى انترماد والتي تجاوزت 12 مليار سنتيم¹⁷.

- قضية ديون الشروق اليومي لدى ثلاث مطابع تابعة لدولة عام 2009 إذ طالبت كل من شركة الطباعة للوسط SIA، مطبعة الشرق SIE ومطبعة الغرب SIO من الشروق اليومي تسديد ديونها المقدرة ب103 مليار سنتيم حسب مصدر مأخوذ من مدونة الجيري - بولتيك blog Algérie-politique¹⁸.

- قضية توقيف صدور 8 يوميات في جوان 2014 وهم يومية الفجر، الجزائر نيوز في طبعتها بالعربية والفرنسية، الأجواء بطبعتها الناطقة بالفرنسية وبالعربية. وأيضا، يومية الأمة الناطقة بالعربية مع إرسال إعدارات ل15 يومية أخرى. إذ، تعتبر يومية الفجر أول ضحية لتوقيف بتاريخ 3 جوان 2014 بحيث بلغت ديونها ب55 مليون دج أي 5 ملايين و5 ملايين سنتيم لدى مطبعة الوسط¹⁹.

عموماً، أدت مشكلة عدم تسديد الصحف لديونها لدى المطابع العمومية إلى تراكم ديون هذه الأخيرة لدى الجزائرية للورق بسبب عجزها عن تسديد ما عليها من ديون المقدرة عام 2009 بـ 330 مليار سنتيم التي أقرها مجلس إدارة مؤسسة الجزائرية للورق ALPAP بتاريخ 23 ديسمبر 2009²⁰.

2- التوزيع :

تعتبر مشكلة التوزيع من أهم المشاكل التي طرحت في بداية التعددية الإعلامية مع الشركات العمومية لتوزيع وبعدها الشركات الخاصة. لكنها، كثيراً ما انتهت بنزاعات أمام القضاء وإفلاس العديد منها بسبب عدم الجدية في العمل وعدم اختصاص تلك الشركات في توزيع الصحف بإعتبارها مجرد مهنة لتجارة فقط. ونظراً، لأهمية التوزيع في توصيل الصحيفة إلى القارئ، اهتمت اليوميات بتحسين توزيع صحفها في نهاية التسعينيات بإنشاء شركاتها الخاصة بها على غرار NMA التابعة ليبرتي ثم سوديف التابعة ليوميتي الخبر والوطن قبل أن تتحول إلى شركة الجزائرية لتوزيع وطباعة الصحافة ALDP في نهاية التسعينيات.

كما، تحتل الجزائر العاصمة على أكبر نقاط بيع على المستوى الوطني بـ 6908 نقطة بيع تليها وهران بـ 545 نقطة بيع. وأخيراً، قسنطينة بـ 527 نقطة مقابل 3 نقاط بيع بالوادي و 2 بتندوف حسب إحصائيات وزارة الاتصال لعام 2008²¹

بداية من سنوات الألفين، تمكنت بعض المؤسسات الصحفية من تحسين مستوى توزيع صحفها بفضل توفرها على قاعدة مالية صلبة في ظل انتعاش سوق الإشهار بفضل تنوع المعلنين الخواص والأجانب على وجه الخصوص الشركات الأجنبية لهاتف النقال كجيزي ونجمة من خلال إنشاء شركات لتوزيع مستقلة أو من خلال توسيع شبكاتهما من التوزيع بالتعامل مع الخواص.

وفي هذا الموضوع، تعتمد أغلبية الصحف على موزعين خواص بإستثناء يوميتي الوطن والخبر اللتين تمتلكان شركة توزيع مشتركة هي الشركة الجزائرية لتوزيع الصحافة ALDP، التي كان يتمحور نشاطها في أول مشوارها في توزيع الصحف قبل أن يتطور إلى الطباعة عام 2001 بحيث كانت توزع 18 يومية لتتوقف بعد ذلك. وحالياً، فهي توزع لصالح الوطن، الخبر، ملحقات الوطن وسنترال دي أنونس.

وفي هذا الإطار، تتكون شبكة التوزيع من خطوط متنوعة : من بجاية إلى تنس ومن الشمال إلى مسيلة ، غرداية والجلفة. كما، تمتلك الشركة على اكبر شبكة توزيع في الجزائر إذ تضم 3000 الى 3200 نقطة توزيع. وتبلغ خطوطها 31 خط وتتجنب الشركة التداخل في خطوط التوزيع كما تمتلك الشركة على 45 % من الخطوط بوسائل الخاصة بها وتمثل 55 % المتبقية خطوط عملاء معتمدين. حالياً، تتجه الشركة إلى الخطوط الغير المباشرة أي كراء الخطوط باحتفاظ ب 7 خطوط مباشرة كخط روية، برج الكيفان زرالدة، تيبازة، البويرة، القصر وتيزي وزو بهدف خفض تكاليف التوزيع. إلا، أن هناك عدة صعوبات، أهمها :

- 1- مشكل التحصيل من الموزعين الخواص على الرغم من وجود عقود خاصة فيما يتعلق بالأموال والمرتجعات
- 2- خلافات قضائية مع اثنين من الموزعين بسبب تحصيل أموال البيع.
- 3- تأخر في تحصيل المبيعات والمرتجعات²²

في المقابل، تعتمد أغلبية الصحف على موزعين خواص أو وسطاء لتوزيع بين الناشر والأكشاك. بالنسبة لتوزيع في الوسط، هناك عدة خواص يقومون بالتوزيع دون أي عنوان لمقراتهم بل يمتلكون سجلات تجارية فقط كما يبقى نشاطهم غير واضح تجنباً لضرائب. في الحراش مثلاً، يوجد 4 موزعين من بينهم أحد الموزعين الذي يقوم بالتوزيع منذ عام 2000، وهو يعمل حالياً حسب قوله لصالح الشركة الجزائرية لطباعة وتوزيع الصحافة بمعدل 5500 نسخة ليومية الوطن و8000 نسخة ليومية الخبر. كما، ينشط في كل من باب الزوار، دار البيضاء والحراش بمجموع 150 نقطة بيع.

بالنسبة، لهذا الموزع الذي رفض الكشف عن هويته معبراً عن رغبته في تغيير نشاطه التجاري، هناك عدة مشاكل يتلاقها في التوزيع تتعلق ب :

- «مخاطر المهنة من عنف وسرقة

- مشكل التحصيل من الأكشاك

- أزمة السير²³

بالنسبة لتوزيع يومية الوطن في الشرق، نجده ممثلاً في عدة موزعين الأول SODIPRESSE الذي يوزع لعدة يوميات في ولايات الشرق كيومية لوكوتيديان دوران، ليبرتي والنهار الجديد والثاني AMP الذي يوزع لكل من يومية لترييون دي لكتور، ميدي ليبر والشرق اليومي. أما، في منطقة الغرب فتجده ممثلاً في موزعين وهما SEDOR وSDPO بحيث يوزع الأول لوكوتيديان دوران، الوصل والحوار. أما الثاني فيوزع لكل من يومية الأجواء، وقت الجزائر والشرق اليومي. في حين، يوجد بالجنوب أهم موزع هو SARL TDS لكل من يومية لوكوتيديان دوران، ليبرتي والشرق اليومي.

عموماً، فإنه في ظل غياب تعاونيات لتوزيع الصحف تبقى كل المؤسسات الصحفية رهينة لموزعين الخواص مما يزيد من الفوضى وعدم المساواة في توزيع الصحف وتعرضها لممارسات غير مهنية في عرضها على القارئ.

3- الإشهار :

أصبح الإشهار في الصحافة الخاصة منذ الانفتاح الإعلامي في بداية التسعينات، القلب النابض لنشاط المؤسسات الصحفية، فهو المحدد لحياة أو موت أي عنوان في ظل هامش الربح الضعيف جداً لمبيعاتها في ظل غياب دراسات حول أسباب ذلك والعوامل المؤثرة في العزوف عن اقتناء الجرائد التي قد تعود إلى عامل ثقافي متعلق بانتشار الاتصال الشفوي أو بنوعية المادة الإخبارية المقدمة لقارئ.

عموماً، تعتمد الصحف الخاصة في الجزائر على الإشهار العمومي الذي توزعه الوكالة الوطنية لنشر والإشهار. في حين، تحتكر بعض اليوميات كيومية الوطن وليبرتي الإشهار الخاص الذي توزعه الوكالات الخاصة الجزائرية والأجنبية المقدر عددها ب 2500 وكالة عام 2010.

عرف الإشهار بداية من سنوات الألفين في ظل تحسن الوضع الأمني، عودة الشركات الأجنبية وانتعاش المناخ الاقتصادي والتجاري في الجزائر نمواً وانتعاشاً بفضل قطاع الخدمات الخاص بمتعاملي الهاتف النقال. لكن، بداية من عام 2010، تراجعت حصة استثمارات متعاملي الهاتف

النقل في الإشهار لصالح وكلاء السيارات بعد تراجع جيزي وحدوث انفجار في سوق السيارات بوتيرة لم يشهدها المناخ التجاري من قبل بحيث «بيعت أكثر من 210000 سيارة عام 2011»²⁴.

وعليه، عرف سوق الإشهار الخاص بالسيارات أعلى مستوياته بداية من سنة 2011 مما أعطى انتعاشا ماليا لكبريات الصحف المحتكرة لإشهار الخاص على رأسها يومية الوطن من خلال مساحاتها المخصصة لإشهار لتلك العلامات على صفحاتها وإصدارها لملاحق خاصة بالصالون الدولي لسيارات بالجزائر. كما، أنشأ عام 2012، نادي للصحفيين السيارات متكون من 19 صحفيا مختصا في عالم السيارات الهدف منه متابعة أهم المستجدات عالم السيارات ونشر تصنيفات دورية لأكثر السيارات مبيعا.

عموما، تعتبر العلامات التالية: رونو، بيجو، فولسفاكن، سيتروان، فورد وشوفرولي من أكثرها استثمارا في الإشهار في الصحافة الخاصة.

وفي هذا الموضوع، بلغت مداخيل بعض الصحف الخاصة من الإشهار حسب ترتيب مكتب الدراسات والاستشارات سيقما عام 2006 ب:

1- «الوطن 618 مليون دينار جزائري.

2- الخبر 476 مليون دينار جزائري.

3- لبيرتي 391 مليون دينار جزائري»²⁵

الملاحظ، هو تصدر يومية الوطن قائمة أحسن يومية من حيث المداخيل من الإشهار، لكن في المقابل، عرفت بعض الصحف الناطقة بالفرنسية على غرار يومية لوسوار دالجيري بداية من عام 2008 تراجعاً محسوساً في مواردها من الإشهار من «10 إلى 3 صفحات فقط إذ بلغ 1 مليون دينار أي 100 مليون سنتيم يومياً عام 2010. وترجع أسباب ذلك إلى:

- توقف تعاملها مع الوكالة الوطنية لنشر والإشهار

- الأزمة الاقتصادية العالمية التي دفعت الكثير من الشركات إلى خفض ميزانياتها المخصصة للإشهار»²⁶

لذلك، عانت الصحيفة من صعوبات مالية لكنها استفادت بداية من عام 2012 من الإشهار العمومي بعد إعادة الاتفاق مع الوكالة الوطنية لنشر والإشهار منذ إلغاء التعامل بينهما عام 2003.

عموماً، يمكن تقديم 3 نماذج من اليوميات التي تعتمد على الإشهار، وهي:

النموذج الأول: وهو الأكثر شيوعاً إذ يمثل أغلبية الصحف الخاصة التي تعتمد على الإشهار العمومي الآتي من الإدارات والمؤسسات العمومية والذي توزعه الوكالة الوطنية لنشر والإشهار على الصحف ذات السحب الضعيف والمقروئية المحدودة مثل الرائد، الشهاب، جريدتي الخ كمساعدة غير مباشرة من قبل الدولة المتمثلة في حوالي 3 صفحات تقريباً. عموماً، لا يتحصل هذا النوع من اليوميات على أي إشهار من القطاع الخاص.

النموذج الثاني: يتمثل في اليوميات التي تتحصل على الإشهار العمومي والخاص في الوقت نفسه، مما يسمح لها بالحصول على موارد مالية معتبرة ومتنوعة، على غرار اليوميات التالية: لبيرتي، النهار الجديد والشروق اليومي.

النموذج الثالث: يمثل اليوميات التي تعتمد فقط على الإشهار الخاص كما هو الحال بالنسبة لوميتي الوطن والخبر اللتين تعتبران من أكثر اليوميات استقطاباً واحتكاراً لإشهار الخاص. لكنها، في المقابل لا تتحصل على أي إشهار عمومي بسبب إلغاء تعاملها مع الوكالة الوطنية لنشر والإشهار.

وفي هذا الموضوع، تعتمد يومية الخبر التي ألغيت تعاقدها مع الوكالة الوطنية لنشر والإشهار عام 1998، على الإشهار الخاص بحيث استطاعت بداية من سنوات الألفين، تكوين قاعدة مالية مكنتها هي الأخرى من الاستثمار في الطبع والتوزيع من خلال شراكتها مع الوطن. وبالتالي، حققت مع يومية الوطن النموذج الوحيد للإستقلالية المالية والمادية على الساحة الإعلامية. وحسب السيد زهير الدين سماتي رئيس مجلس إدارة الخبر في مقابلة له على قناة الحرة، فإنه «منذ 1998، تخلت الخبر تماماً عن الإشهار الآتي من القطاع العمومي بالاعتماد على الإشهار الآتي من المؤسسات الاقتصادية الخاصة. إذ، بفضل خدمة القطاع الخاص ونخسر القطاع العام ولكن نربح الاستقلالية»²⁷

وانطلاقاً مما سبق، يتبين لنا تبعية الصحف الخاصة اليوم للإشهار العمومي أو الخاص بحيث تغطي مداخيل الإشهار تقريباً 100% من نفقات المؤسسات الصحفية. لذلك، عرف المشهد الإعلامي بداية من سنة 2007

ميلاد، عدد هائل من اليوميات من 52 يومية عام 2007 إلى 130 يومية بداية عام 2013 وهذا بعدما تحولت العديد من أسبوعيات إلى يوميات بهدف الحصول على إشهار يومي على غرار أسبوعية ليديبا التي تحولت إلى يومية عام 2010. كما، سمحت عائدات الإشهار لبعض الصحف من الاستقلالية المالية والمادية لكن أهم تهديد يمثله الإشهار بالنسبة لحرية الصحافة هو سلطة قاعات الإشهار على قاعات التحرير.

لكن، ما يلاحظ اليوم فيما يتعلق بالإشهار في الصحف الخاصة، ما يلي :
- غياب المنافسة فيما بين الصحف بسبب اعتماد أغليبتها على الإشهار العمومي. وحسب الأستاذ ومدير المدرسة العليا للصحافة، براهيم براهيم، «هناك فوضى في المشهد الإعلامي في ظل ظهور صحف غير معروفة، تطبع لكن لا توزع بهدف الحصول على الإشهار فقط»²⁸
- اختلال توزيع واحتكار الإشهار بحيث تستقطب يومية ليبرتي مثلا معلنين من القطاع الخاص والعمومي. في حين، تنتظر أغلبية الصحف حصولها على صفحتين أو اثنتين من الإشهار العمومي .

- تنامي سلطة المعلنين في العمل الصحفي بعد تزايد عدد المتعاملين الاقتصاديين مع الصحف على غرار أوراسكوم جيزي والوطنية نجمة ووكلاء السيارات بما يخدم مصالحهم التجارية من خلال التحفيز المقدمة لصحفيين كالهديا إلخ. في مقابل ذلك، لا يمكن لأي صحيفة اليوم مهما كان حجم سحبها أو مستوى مقروئيتها من انتقاد زبون صناعي أو اقتصادي حفاظا على مداخيلها الإشهارية. خاصة، في ظل اعتماد الصحف في الجزائر على الإشهار بنسبة تقارب 100 %.

- سيطرة المادة الإشهارية على المادة الإعلامية في أغلبية الصحف من خلال تكثيف المقالات الإشهارية في شكل ريبورتاج عن منتج خاص بالسيارات.

- غياب الشفافية المالية في ظل تهافت الصحفيين ورجال الأعمال لإصدار الصحف بهدف الحصول على أموال الإشهار بإمكانيات متواضعة دون الاهتمام بتوزيع أو وصول صحفهم إلى القارئ.

و لكن علينا، الإشارة إلى أن المشهد الإعلامي بداية من سنة 2013، عرف تراجعاً محسوساً في استثمار الشركات في الإشهار خاصة من قبل وكلاء السيارات ومتعاملي الهاتف النقال "أوريدو" نجمة سابقا الذي قلص

من تواجده في الصحف الخاصة لأسباب تتدرج ضمن إستراتيجيته التجارية الجديدة. وفي هذا الإطار، أكد مدير متعامل النقل أوريدو جوزاف جاد صراحة وأمام الأسرة الصحفية والإعلامية في لقاء خاص بتاريخ 18.02.2015 على ضرورة احترام الصحف لقواعد أخلاقيات مهنة بتفادي انتقاد الحكومة الجزائرية أو دولة قطر حتى لا تحرم من الإشهار. وهذا، ما اعتبرته الأسرة الصحفية بمثابة مساومة وتهديدا لحرية الصحافة. كما، عرفت الصحف الخاصة وكذلك المواقع الإخبارية تراجعا ملحوظا في مداخيلها من الإشهار لصالح القنوات التلفزيونية الخاصة كشروق تيفي. كذلك، واجه موقع تي اس أ TSA عدة خلافات مع بعض الشركات الفرنسية عام 2014 بحيث علقت شركة سيتروان حملتها الإشهارية على الموقع السالف الذكر بتاريخ جوان 2014 قبل موعد انتهاءها المقرر في 23 جوان من نفس السنة. وذلك، بعد نشر الموقع لمقال حول تحقيقات مالية تستهدف الشركة الفرنسية الممثلة في الجزائر بالعلامة المسماة "سعيدة" SAIDA. يضاف إليه، خلاف الموقع كذلك مع المتعامل النقل جيزي الذي أوقف تعاقدته الإشهاري مع الموقع ذاته بعد نشره لمقال ينتقد فيه عملية شراء الدولة الجزائرية له (أنظر www.tsa-Algérie.com du23.02.2015).

كما، لا تزال 5 يوميات تحتكر الإشهار الخاص في ظل تبعية أغلبية الصحف المقدرة في نهاية 2014 ب160 يومية لإشهار العمومي. يضاف إليها، مشكل غياب إطار قانوني وتقني في توزيع الصحف وتبعية الصحف لمطابع الدولة أمام عجزها في الاستثمار في هذا المجال. مما، يطرح عدة تساؤلات عن مستقبل التعددية الإعلامية في الجزائر في ظل المعطيات المقدمة سابقا خاصة فيما يتعلق بتنامي سلطة المال في العمل الصحفي أمام غياب مساعدات الدولة المباشرة لصحف أمام عدم تطبيق أحكام قانون الإعلام لعام 2012 فيما يتعلق بإضفاء الشفافية المالية والإدارية في تسيير المؤسسات الصحفية حماية لحرية الصحافة واستقلاليتها.

4- مساعدات الدولة للصحافة الخاصة:

تتميز المؤسسات الصحفية في الجزائر بضعف قاعدتها الاقتصادية بحيث تمثل أغليبتها "النموذج الغير المتداخل" لصناعة الصحف بحيث

تعتمد على إمكانيات الدولة في الطبع وفي الإشهار باستثناء بعض اليومية التي لها قاعدة مالية تسمح لها بتغطية نفقاتها على غرار لبيرتي. لذلك، تبقى كل من يوميتي الخبر والوطن النموذج الوحيد الذي يمثل الاستقلالية المادية من خلال "النموذج المتداخل" لصيرورة صناعة الصحف انطلاقاً من الطبع وصولاً إلى التوزيع.

لكن على الرغم من ذلك، تبقى تلك المؤسسات غير قوية مالياً انطلاقاً من اعتمادها الشبه الكامل على الإشهار الخاص. وفي هذا الموضوع، اتجهت الصحف إلى تنويع خدماتها لقارئ من خلال الاستثمار في الإنترنت بهدف جلب المعلنين. لكن إلى حد الآن، ما يزال الإشهار في بدايته الأولى دون أن يصل إلى المستويات التي وصلت إليها الصحف الإلكترونية في المغرب نظراً للتواجد المحتشم لاستثمارات الشركات على الإنترنت وغياب التجارة الإلكترونية بسبب تجذر الثقافة التقليدية لتجارة في الجزائر. فحسب السيد بوعقبة عبد الغني مسؤول مصلحة الإشهار ليومية الشروق اليومي: «لا يمثل الإشهار عبر الإنترنت سوى 5%»²⁹

الملاحظ كذلك، تراجع مساعدات الدولة في نهاية التسعينيات منذ تجميد صندوق المساعدات منذ عام 1998 لتبقى في شكل مساعدات غير مباشرة تتمثل في بعض صفحات الإشهار العمومي الموزعة من قبل الوكالة الوطنية لنشر والإشهار وتسهيلات في الطبع. لكن في عام 2012، تم إدراج مساعدات الدولة في قانون الإعلام الجديد³⁰ الموجهة لترقية الصحافة المتخصصة والجوارية وترقية التكوين أيضاً. وذلك، تمشياً لما أقرته المادة 85 من قانون المالية لسنة 2011 المعدلة لمادة 91 من القانون رقم 97-02 المؤرخ في 2 رمضان عام 1418 الموافق ل 31 ديسمبر 1997 والمتضمن قانون المالية لسنة 1998، الخاصة بصندوق دعم هيئات الصحافة المكتوبة والسمعية البصرية والإلكترونية ونشاطات تكوين وتحسين مستوى الصحفيين والمتدخلين في مهن الاتصال. وعليه، أحدثت المادة 85 تغييراً في جانب النفقات الخاصة بحساب الصندوق يتعلق ب: »

- تمويل نشاطات تكوين وتحسين مستوى الصحفيين والمتدخلين في مهن الاتصال.

- الإعانات التي تهدف إلى ترقية الصحافة (توجه النشاطات على الخصوص إلى إصدار صحافة متخصصة وصحافة محلية أو جهوية ودعم عملية نشر الصحافة في المناطق المعزولة أو النائية)³¹. وعليه، أقرت المادة 128 من قانون الإعلام لعام 2012 تقديم مساعدات للصحف الجوارية والمختصة.

وانطلاقاً مما سبق، يتوضح لنا واقع الشروط الاقتصادية التي تعمل فيها الصحف الخاصة والتي تظهر لنا ضعف الجانب التقني لصناعة الصحف خاصة الطبع المرتكزة فقط على إمكانيات الدولة منذ بداية "المغامرة الفكرية" إلى غاية اليوم باستثناء تجربة يوميتي الوطن والخبر اللتين تعبران عن "النموذج المتداخل" الوحيد لصناعة الصحف في الجزائر بداية من الطبع إلى التوزيع.

وبالتالي، تعاني الصحف الخاصة من ضعف الاستثمارات في مجال تطوير صناعة الجريدة في ظل احتكار الإشهار الخاص من قبل 5 يوميات مما أفرز اختلالاً في المشهد الإعلامي بين المؤسسات القوية مالياً ومادياً كيومية الوطن والخبر والمؤسسات الضعيفة التي تمثل أغلبية اليوميات في الوقت الذي تعرف فيه الصحف بالمغرب أوج تطورها التقني في الطبع والتوزيع.

وعليه، هناك مفارقة كبيرة في المشهد الإعلامي في الجزائر فمن جهة، هناك تزايد في عدد العناوين الصحفية خاصة اليوميات ومن جهة أخرى، تجد تلك العناوين نفسها غير قادرة على تلبية الشروط الاقتصادية لنشر الخبر وتوصيله للقارئ من طبع، توزيع وإشهار في ظل هشاشتها الاقتصادية بما فيها كبريات الصحف التي تتمتع باستقلالية مالية ومادية بسبب اعتمادها المطلق على موارد الإشهار.

وعليه، لا بد من البحث عن صيغة جديدة لتسيير المؤسسات الصحفية قائمة على المنطق التجاري والمنافسة والاحترافية المهنية وهو ما يتطلب كذلك، إعادة النظر في التسهيلات المقدمة من قبل الدولة لصحف فيما يتعلق بالطبع وخاصة بتوزيع الإشهار بتقنيته وتنظيمه. وكذلك، تقديم مساعدات مباشرة لصحف ذات نوعية وفق معايير وبكل شفافية خاصة ليوميات الإعلام السياسي الشامل والصحف الجوارية كما هو معمول به في كبريات الدول الديمقراطية كفرنسا والسويد.

الإحالات والتهميش

1. وزارة الاتصال، دفتر وسائل الإعلام 3 ماي 2006 بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة، ص.3.
2. Belkacem AHCENE – DJABALLAH, Presse écrite francophone : Chronologie d'une mort programmée, In Le Quotidien d'Oran du 26.10.2011, n°5140, p. 07.
3. الدكتور يوسف العقون، المشهد الإعلامي الجزائري لعام 2010، مؤسسة ميديا ماركوتينغ، عام 2010، ص.14.
4. أنظر منشورات شركة الطباعة بالوسط، وزارة الاتصال، 2010.
5. MATHIEN Michel, Economie générale des médias, éditions ellipses Marketing, France, 2003, p.105.
6. أنظر المرجع نفسه، ص.106.
7. المصدر وزارة الإتصال، دفتر الإتصال، ماي 2008، بتصرف من الأستاذة د. بلحاجي وهيبة
8. أنظر وزارة الإتصال، دفتر الإتصال 2015، ماي 2015، ص.82.
9. تخلت إدارة يومية ليبرتي عن الطبع على مستوى مطبعة الوسط في شهر سبتمبر 2008 لتقوم بطبعتها على مستوى مطبعة أ.ل.د.ب.ي الشركة التي تمتلكها يومي تي الوطن والخبر.
10. Malika SOUKHNA, pluralisme et presse publique, In Le Quotidien d'Oran du 04.05.2000, p.07.
11. Fella Midjek, les rotatives qui ont cassé le monopole public, les 20 ans d'El Watan du 07.10.2010, p. 30.
12. المرجع نفسه.
13. مقابلة مع السيد عبد القادر مشاط، مدير مطبعة الوسط S.I.A بتاريخ 06.04.2011 على الساعة 11:30 بمقر المطبعة.
14. Nassima FERCHICHE, La liberté de la presse dans l'ordre juridique algérien, éditions collection des thèses, France, 2011, p.455.
15. Mokrane AIT OUARABI, empêché de parution depuis vendredi soir, In [http : // www.El Watan.com](http://www.ElWatan.com) du 25.07.2004.
16. Zine CHARFAOUI, Les journaux endettés dans le collimateur des imprimeurs, [http : www.El Watan.com](http://www.ElWatan.com) du 25.07.2004.
17. أنظر يومية الخبر، يوم 08.01.2008، العدد 5212، ص. 31.
18. Madjid MAKEDHI, La SIA croule sous les dettes des éditeurs, In El Watan du 22.12.2009, n° 5821, p.28.

19. انظر www.huffpostmaghreb.com 20h10، à 02.06.2014،
20. El Watan du 30.12.2009, n° 5828, p.02.
21. انظر دفتر الاتصال 2008، وزارة الاتصال، ص.ص.71-72.
22. مقابلة مع السيد عزيز، المسؤول التجاري لشركة الجزائرية لطباعة وتوزيع الصحافة بالعاشور، بتاريخ 03.04.2013، على الساعة 11:00.
23. مقابلة مع موزع خاص بالحراش، بمقر ل.د.ب.ي بالعاشور، يوم 05.03.2013، على الساعة 10:30.
24. Farid BELGACEM, le marché du véhicule neuf explose à nouveau, In Liberté du 02.08.2011, n°5758, pp.1 et 2.
25. هي مجموعة من مكاتب الدراسات التي أسست عام 1998 مختصة في بحوث التسويق ووسائل الإعلام على مستوى الدول المغاربية من خلال نشاطها المتمثل في سبر الآراء والدراسات الاقتصادية .
26. بلقاضي نادية، موظفة بمصلحة الإشهار ليومية لوسوار، دار الصحافة، 13.03.2013، على 11:00.
27. تقرير رفيعة الطالعي، مقابلة مع السيد زهر الدين سماتي، رئيس مجلس إدارة جريدة الخبر، الإستقلالية المالية للصحافة في الجزائر، قناة الحرة، 20.09.2010.
28. مقابلة مع الأستاذ براهيم ابراهيمي، مدير المدرسة الصحافة، بتاريخ 05.06.2011، على الساعة 10:30.
29. مقابلة مع السيد بوعقبة عبد الغني، رئيس قسم مصلحة الاشهار، يومية الشروق اليومي دار الصحافة يوسف زغوش، القبة، بتاريخ 2011/04/12 على الساعة 11:00 سا.
30. أنظر قانون العضوي رقم 05-12 مؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق ل12 يناير سنة 2012 المتعلق بالإعلام، الجريدة الرسمية، العدد 02، بتاريخ 15.01.1012.
31. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 11-16 مؤرخ في 3 صفر عام 1433 الموافق ل28 ديسمبر سنة 2011، يتضمن قانون المالية لسنة 2012، الجريدة الرسمية، العدد 72 .